

العلاقة السببية بين التنوع المصرفي وكفاية رأس المال  
دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للاوراق  
المالية للمدة 2005-2019

**The Causal Relationship between Banking Diversification and Capital Adequacy**  
**Analytical study in a sample of banks Listed in Iraq Stock Exchange**  
**For the period (2005-2019)**

أ.د أحمد كاظم بريس  
Prof. Dr. Ahmed Kadhim Brias  
[ahmed.k@uokerbala.edu.iq](mailto:ahmed.k@uokerbala.edu.iq)  
جامعة كربلاء- كلية الإدارة  
والاقتصاد، كربلاء، العراق  
University of Kerbala, College of  
Administration and Economics,  
Kerbala, Iraq.

أ.د علي أحمد فارس  
Prof. Dr. Ali Ahmed Fares  
[ali.ahmed@uokerbala.edu.iq](mailto:ali.ahmed@uokerbala.edu.iq)  
جامعة كربلاء- كلية الإدارة  
والاقتصاد، كربلاء، العراق  
University of Kerbala, College of  
Administration and Economics,  
Kerbala, Iraq.

م. سوّدد علي عبد العباس  
Suadad Ali Abed Alabbas  
[sudad.a@uokerbala.edu.iq](mailto:sudad.a@uokerbala.edu.iq)  
جامعة كربلاء- كلية الإدارة  
والاقتصاد، كربلاء، العراق  
University of Kerbala, College of  
Administration and Economics,  
Kerbala, Iraq.

**المستخلص:** تهدف الدراسة إلى اختبار العلاقة السببية بين التنوع المصرفي ومؤشرات كفاية رأس المال وفق معايير بازل III. وتم اختيار عينة مؤلفة من (10) مصارف من المصارف التجارية العراقية الخاصة للمدة (2005-2019) وقد تم الاعتماد على التقارير والكشوفات المالية المنشورة في سوق العراق للاوراق المالية.

وتجسدت مشكلة الدراسة في بيان العلاقة السببية بين التنوع المصرفي وكفاية رأس وبيان نوع العلاقة بالإفادة من أسلوب (Granger causality) وتأثير المتغيرات المستقلة وذلك وفقاً لإختبارات إحصائية تم إستخدامها لهذا الغرض وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS V.23).

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ( لا توجد علاقة سببية بين التنوع المصرفي ومؤشرات كفاية رأس المال المصرفي للمصارف عينة الدراسة وضمن الفترة الزمنية المختارة). وقد إختتمت الدراسة بعدد من التوصيات ومن أهمها (ضرورة الاستفادة من النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة لأنها توضح للمهتمين بالشأن المصرفي والباحثين بأن هذه المتغيرات مهما كانت علاقاتها وتأثيراتها فتظل عملية الموازنة وإيجاد توليفة مناسبة صالحة لجميع المصارف يُعد موضع قائم للجدل والنقاش، ويعتمد بالاساس على وجود إدارة مصرفية كفوءة قادرة على تحقيق أهدافها في ظل بيئة مناسبة تخضع في تنفيذ تشريعات البنك المركزي العراقي).

**الكلمات المفتاحية:** التنوع المصرفي ، بازلIII ، كفاية رأس المال .

**Abstract:** The study aims to test the causal relationship between banking diversification and capital adequacy indicators according to Basel III standards. A sample of (10) banks was selected from the Iraqi private commercial banks for the period (2005-2019). The financial reports and statements published in the Iraqi Stock Exchange were relied on, and in order to measure the study variables, the researcher relied on the appropriate financial indicators and statistical equations. The problem of the study was embodied in the statement of the dialectical relationship between banking diversification and capital adequacy through a set of questions, in the light of which the basic hypotheses were formulated to achieve the goal of the study. This prompted the researcher to study it and find relationships between the study variables and come up with a result that contributes to clarifying the type of relationship by benefiting from the (Granger causality) method and the impact of independent variables, according to statistical tests that were used for this purpose and based on the statistical program (SPSS V.23). The study reached a set of results, the most important of which (there is no causal relationship between banking diversification and banking capital adequacy indicators for the sample banks and within the chosen time period). It clarifies to those interested in banking affairs and researchers that

these variables, regardless of their relationships and effects, remain the budget process and finding an appropriate combination that is valid for all banks is a subject of controversy and discussion, and depends mainly on the existence of an efficient banking administration capable of achieving its goals in light of an appropriate environment subject to the implementation of the legislation of the Central Bank of Iraq.

**Keywords:** banking diversification, Basel III, capital adequacy.

## 1-المقدمة

يعد قطاع المصارف شريان الحياة الاقتصادية الأهم حيث تُعد المصارف التجارية من أهم المؤسسات المالية التي تقوم بنقل الاموال من المودعين (أصحاب الفائض المالي) إلى المقترضين أصحاب العجز المالي. و نظراً للدور الكبير الذي تلعبه تلك المصارف في إدارة الأموال وما تتطلبه من خبرة وكفاءة في الاستثمار يلجأ لها الافراد والمؤسسات كجهة متخصصة لإستثمار اموالهم. وهنا يبرز دور التنوع المصرفي كأحد الموضوعات الهامة في الأدبيات المالية. وقد تم إعتقاد مؤشر التنوع المصرفي إستناداً إلى (Laeven & Levine, 2007: 13). وتعد هذه الاستراتيجية مهمة بالنسبة للمصارف كمؤسسة مالية. إذ يمكن للمصارف تنوع الاستثمارات الخاصة بها لزيادة الأداء وتقليل المخاطر وهو يزيد من مرونة المصرف لمواجهة الصدمات المالية. وقد يؤثر التنوع على سلوكه الخاص في المخاطرة والمجازفة مع المصارف المتنافسة وغير المتنوعة. وقد تقابل فوائد التنوع تكاليف زيادة مخاطر التعرض لأنشطة جديدة متقلبة في بيئة الاعمال . وفي نفس الوقت قد ينظر إلى التنوع على أنه استراتيجية تجارية شائعة للمؤسسات المصرفية ولكنه يزيد من التداخل بين المصارف في الأنشطة التجارية ذات الصلة بسبب المحافظ المماثلة، مما يؤدي إلى التعرض بشكل أكبر للمخاطر الناجمة عن المخاطر النظامية والتي تنطوي عليها تكاليف إضافية، بالإضافة إلى إمكانية تعرض المصارف للفشل في وقت واحد بسبب الاستثمار في نفس الاصول. ولذلك، يبدو أن مستوى التنوع له آثار متناقضة ويسبب مخاطر مصرفية.

وقد تم إعتقاد مؤشرات كفاية رأس المال وفق معايير بازل III ( NSFR ،LCR ،CAR ) إستناداً إلى (Gao, 2013: 70) ; (Al- Ansary & Hafez, 2015: 1166) وكفاية رأس المال أحد المؤشرات البارزة لصحة المصارف ودليل إزدهارها المالي. وهي مفيدة للغاية في المحافظة على حقوق المساهمين من خلال حماية وزيادة ثقة المساهمين والحفاظ على استقرار النظام المصرفي للاقتصاد. وهو مؤشر يعكس قدرة المصرف على تحمل الخسائر غير المتوقعة الناشئة في المستقبل و لإستيعاب أي صدمات غير متوقعة قد يواجهها المصرف مستقبلاً. كانت بازل III تمثل الدفعة الثالثة في الإطار التنظيمي الذي صممه BCBS1 لتعزيز القطاع المصرفي. وتم تطوير الجهود المستمرة للحد من المخاطر المرتبطة بالقطاع المالي من إطار بازل I و II. وبالتالي ، تهدف التدابير التنظيمية لبازل III إلى تحسين القدرة على امتصاص الصدمات من الضغوط المالية والاقتصادية.

وبناء على أهمية متغيرات الدراسة ، تضمن البحث أربعة محاور : الاول يتضمن منهجية الدراسة أما الثاني الجانب النظري لمتغيرات الدراسة وتطرق المحور الثالث الجانب التطبيقي واختتمت الدراسة بالمحور الرابع الذي تضمن الإستنتاجات و التوصيات.

## 2- منهجية الدراسة

### 1-2 مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة الحالية في مناقشة موضوع التنوع المصرفي إذ يُعد بحد ذاته معضلة مصرفية ومالية، ويُعد من المواضيع المهمة التي حاول عبرها الكتاب والباحثين اختيار التنوع المصرفي الامثل الذي يحافظ على القيمة السوقية للمصارف وينشر مخاطر الاستثمار بالاصول الى أقل ما يمكن وعلاقته بكفاية راس المال الذي تستطيع من خلاله المصارف مواجهة التزاماتها المطلوبة عبر الإلتزام بمعايير بازل III. ولازال يشكل هذا الموضوع جدلاً واسعاً حول إختيار الاستراتيجية الأفضل، وتباينت نتائج البحوث والدراسات في هذا الجانب فمنها قد وضح الأثر الإيجابي للتنوع (Piseditasalai & Edirisuriya, 2020:2) وأخرى عكس ذلك (Yang et al, 2020: 1). مما أثار التساؤلات لدى الباحثين والمختصين في هذا الموضوع وإثارة الجدل حول أيجابيات وسلبيات التنوع، لذلك تطلب منا إيجاد العلاقة السببية بين التنوع المصرفي وكفاية رأس المال. ولغرض الاجابة عن هذه الاشكالية يحاول الباحث الاجابة عن التساؤل الاتي:

1) هل هناك علاقة سببية بين التنوع المصرفي ومؤشرات كفاية رأس المال وفق بازل III؟  
2-2 أهداف الدراسة

تمثل الدراسة الحالية محاولة نظرية وميدانية للإحاطة بالمسببات الرئيسية لمشكلة الدراسة لدى المصارف التجارية العراقية الخاصة والسعي لإيجاد إجابات مناسبة للتساؤلات المثارة وهي تسعى إلى تحقيق الهدف الرئيس وهو إختبار العلاقة السببية بين التنوع المصرفي ومؤشرات كفاية رأس المال وفق معايير بازل III .

3-2 أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة في الاعتبارات الآتية:-

- 1) تناولت الدراسة قطاع مهم من مكونات الاقتصاد، وهو القطاع المصرفي الذي يُعد حلقة وصل في الإقتصاد الوطني ويقوم بتمويل القطاعات الإقتصادية كافة، وبذلك يساهم بشكل فاعل في البناء الإقتصادي.
  - 2) هناك ندرة في دراسة تنوع الأصول في الدراسات العربية مما يجعل هذه الدراسة مرشحاً ليشكل إضافة للمكتبة العربية .
  - 3) إبراز أهمية تنوع الأصول ومؤشرات كفاية رأس المال للمصارف عينة الدراسة.
- 4-2 فرضيات الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة فقد اعتمدت الفرضية الرئيسة الآتية :-

لا توجد علاقة سببية بين التنوع المصرفي ومؤشرات كفاية رأس المال .

5-2 مجتمع وعينة الدراسة

يتضمن مجتمع الدراسة مجموعة من المصارف التجارية العراقية الخاصة و المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها (25) مصرفاً تجارياً وذلك بالإستناد للأحصائيات المنشورة من قبل البنك المركزي العراقي. وقد تم اختيار الباحث لعينة الدراسة المكونة من (10) مصارف من المصارف التجارية العراقية الخاصة والظاهرة في الجدول (1) والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وبلغت نسبة العينة (40%) من المجتمع الكلي. وكانت أهم المسوغات لاختيار الدراسة لهذه العينة من المصارف طبقاً لمعايير عديدة منها:

- 1) إستمرار هذه المصارف المنتقاة على مزاولة أنشطتها المختلفة وإستمرار إدراجها بشكل رسمي في سوق العراق للأوراق المالية خلال مدة الدراسة والممتدة خمسة عشر سنة (2005-2019).
- 2) تكامل بياناتها اللازمة للتحليل على مستوى المصارف المبحوثة طيلة فترة البحث.

جدول (1) المصارف عينة الدراسة

ت	اسم المصرف	سنة التأسيس	رأس المال كما في 2019/12/31
1-	بغداد	1992	250 مليار دينار
2-	الاهلي العراقي	1995	250 مليار دينار
3-	الإستثمار العراقي	1993	250 مليار دينار
4-	الخليج التجاري	2000	300 مليار دينار
5-	بابل	1999	250 مليار دينار
6-	الشرق الأوسط	1993	250 مليار دينار
7-	الموصل للتنمية	2001	252 مليار دينار
8-	سومر التجاري	1999	250 مليار دينار
9-	التجاري العراقي	1992	250 مليار دينار
10-	الإنتمان العراقي	1998	250 مليار دينار

المصدر : من إعداد الباحث وبالاعتماد على التقارير والإحصائيات المنشورة للبنك المركزي العراقي والتقارير السنوية للمصارف.

2-6-6 الأساليب الإحصائية والمالية المستخدمة في الدراسة:

1-6-2-الأدوات المالية:

في هذه الدراسة تم تحليل البيانات المالية بالإعتماد على مجموعة مؤشرات ونسب مالية ذات صلة بالدراسة من اجل تحقيق أهدافها، وقد تم التطرق لها في الجانب النظري من الدراسة وبشكل يتلائم مع عينة الدراسة وهي كالاتي:  
أ. مؤشر التنوع المصرفي :

$$Asset\ diversity\ (AD) = 1 - \left| \frac{net\ loans - other\ earning\ assets}{total\ earning\ assets} \right| \quad (1)$$

(Laeven & Levine, 2007: 13)

AD : تنوع الاصول

Net Loans : صافي القروض

other earning assets : بقية الاصول المدرة للربح

total earning assets : إجمالي الاصول المدرة للربح

ب. مؤشر كفاية رأس المال: ويتضمن ثلاث مؤشرات وحسب معايير بازل III وهي:

1. CAR

$$Capital\ Adequacy\ Ratio\ (CAR) = \frac{(Tier-I + Tier-II)}{Risk\ Weighted\ Assets(RWA)} \quad (2)$$

(Al-Ansary & Hafez, 2015: 1166)

CAR : نسبة كفاية رأس المال

(Tier 1 capital) = رأس المال الاساسي

(Tier 2 capital) = رأس المال المساند

Total Risk Weighted Assets = الإصول المرجحة بالمخاطر

1-مؤشر نسبة تغطية السيولة:

$$LCR = \frac{The\ amount\ of\ liquid\ asset}{The\ amount\ of\ short\ term\ debt} \quad (3)$$

(Gao, 2013: 70)

LCR = نسبة تغطية السيولة

G = الإصول السائلة

D = الديون قصيرة الاجل

2-6-2 مؤشر صافي التمويل المستقر:

$$NSFR = \frac{respectively, bank\ capital\ and\ long\ term\ debt}{Loan} \quad (4)$$

(Gao, 2013: 71)

NSFR = نسبة صافي التمويل المستقر

C = رأس مال المصرف

S = ديون طويلة الاجل

L = قروض

### الأدوات الإحصائية:

- أ. استخدمت الدراسة الحالية برنامج (Microsoft Excel) لتحليل مؤشرات الدراسة فضلاً عن استخدام عددًا من الأساليب الإحصائية بمساعدة برنامج Eviews. وتمثلت الأساليب الإحصائية بما يأتي:
- ب. المتوسط الحسابي.
- ت. الانحراف المعياري.
- ث. اختبار F.
- ج. اختبار T.
- ح. معامل التحديد  $R^2$ .

### 3- الجانب النظري

#### 1-3 التنوع المصرفي

ركزت الأزمة المالية عام 2007-2009 في الاهتمام على العلاقة بين التنوع وعدم الاستقرار المنهجي، ومع ذلك فإن العلاقة بين التنوع والاستقرار له أوجه متعددة، مما يعكس الأبعاد المختلفة للتنوع وتأثيرها على سلوك وأداء قطاع الخدمات المالية. (Michie., & Oughton, 2013:4). وأظهرت الأزمة المالية وعواقبها أهمية الحد منها، لقد أجبر التهديد بانتهيار أجزاء كبيرة من النظام المالي الحكومات الوطنية على إنقاذ مئات المصارف ونظرًا للتكاليف المرتفعة المحتملة للأزمات المالية، يحتاج المجتمع بشكل عاجل إلى التحكم في تأثير هذه العوامل الخارجية والحد منها بشكل منهجي. (Pichler et al, 2020:1-2). وقد ذكر (Koumou, 2020: 3) أن التنوع هو أحد المكونات الرئيسية لصنع القرار الاستثماري في ظل المخاطر وعدم اليقين، حتى قبل ولادة نظرية المحفظة بوقت طويل. فالتنوع لم يكن جديدًا آنذاك ويمكن العثور على ذكر ذلك في التلمود البابلي. فشكسبير ذكر في تاجر البندقية إن التاجر أنطونيو يقول (الفصل الأول، المشهد 1): " لا استثمر أموالي جميعها في سفينة واحدة، ولا في جزء واحد من العالم ولا تعتمد ممتلكاتي جميعها على ثروة العام الحالي، لذلك فسأظل على ما يرام فتجارتني لا تجعلني حزينا". ومن الواضح أن شكسبير لم يكن يعلم عن التنوع ولكن، أشار إلى ذلك بشكل بديهي (Markowitz, 1999: 1).

#### 2-3 مفهوم التنوع المصرفي: يمكن تفسير التنوع من جانب المديرين المالكين بأنه تجنب المخاطرة والاختيار الأمثل للمحفظة

إذا لم تكن عائدات الأصول مترابطة تمامًا، فيمكن للفرد أن يقلل من مخاطر العوائد على محفظته من خلال تقسيم ثروته بين العديد من الأصول المختلفة عن طريق التنوع. (Jensen & Meckling, 1976: 349).

وتمكن نظرية المحفظة الحديثة (MPT) لـ (Markowitz (1952) المستثمرين من تقدير المخاطر أو العوائد المتوقعة لمحافظهم الاستثمارية، فيمكنهم إما زيادة عائد المحفظة الإجمالي إلى الحد الأقصى لمستوى معين من المخاطر الإجمالية أو تقليل مخاطر المحفظة الإجمالية لمستوى معين من عائد المحفظة الإجمالي (Chatti et al, 2013: 23). وهو استراتيجية مصممة لتقليل المخاطر من خلال توزيع المحفظة عبر العديد من الاستثمارات (Brealey et al, 2001: 324). ويرى (Mishkin, 2004: 32) أن التنوع المصرفي هو الاستثمار في مجموعة (محفظة) من الأصول التي لا تتحرك دائماً عوائدها في نفس الوقت، مما يؤدي إلى انخفاض المخاطر الإجمالية بشكل أقل من مخاطر الأصول الفردية. كما ذكر (Chionsini & Foglia, 2003:1) انه طريقة معيارية لإدارة المقايضة بين مخاطر المحفظة والعائد، ويجب أن يؤدي الاندماج المصرفي وزيادة تنوع المخاطر من حيث المبدأ إلى مصارف أكثر تنوعاً وبالتالي أقل عرضة للفشل وفي المقابل، يجب أن يؤدي ذلك إلى إنشاء نظام مصرفي أكثر صحة وأقل عرضة للأزمات المصرفية. وقد أشار (Howells & Bain, 2007:11) إلى أن من المرجح عند امتلاك المصرف لأصل واحد فقط ينتج عنه نتائج غير متوقعة بدلاً من الاحتفاظ بمجموعة أو "محفظة" من الأصول، ونحن على دراية بخطر "وضع كل بيضنا في سلة واحدة". فالمصرف يقبل عددًا كبيرًا من الودائع الصغيرة، وتجميعها ثم توزيعها على عدد كبير من المقترضين الذين يستخدمون القروض للعديد من الأغراض المختلفة.

وللتعويض عن عدم قدرة المستثمرين في الحصول على اصول مثالية يقوم المستثمرون بالاحتفاظ بأنواع مختلفة من الإصول فالتنوع هو تقسيم الثروة بين العديد من الأصول المختلفة لتقليل المخاطر. (Hubbard & O'Brien, 2012: 92) وقد وضح (Zutter & Gitman, 2011: 323) لتطوير محفظة فعالة فمن الضروري الارتباط بين اصول المحفظة ، وذلك لتقليل المخاطر الاجمالية، ومن الأفضل التنوع من خلال الجمع أو الإضافة إلى المحفظة ، ويمكن أن يؤدي الجمع بين الأصول التي لها ارتباط منخفض مع بعضها البعض إلى تقليل التباين الكلي لعوائد المحفظة. وعرف (ميا وآخرون، 2014: 94) التنوع بأنه قيام المصرف بتوزيع قروضه على أكبر عدد من الزبائن، وهو لا يقتصر على نوع معين من نشاط اقتصادي متشابه لكنه يتضمن توزيع القروض على مختلف الصناعات والأنشطة التجارية المتفاوتة ويترتب على التنوع تقليل المخاطر دون حدوث أي أثر سلبي على العائد. وهكذا مفهوماً التنوع يصف الدرجة أو المدى الذي يعمل به المصرف في وقت واحد في أكثر من صناعة في مجال أنشطته، وبالتالي في إستراتيجيته المصرفية وهو قرار ذو طبيعة إستراتيجية في مجال نشاط المصرف من خلال القرارات المتعلقة بالاعمال والأنشطة التي يجب أن يقوم بها، ويرتبط الدخول إلى خطوط أعمال جديدة دائماً بأداء الأعمال، والذي أصبح ضرورياً لاستخدام مقياس التنوع الذي من شأنه التحقق من نتائج ذلك. (León et al, 2016: 1192) وفي ضوء ما تقدم توضح الدراسة أن التنوع المصرفي هو قيام المصرف بإستثمار أمواله في مختلف القطاعات والأنشطة والأوراق المالية (الاصول) الغير مترابطة، أي إنها لا تتحرك بنفس الإتجاه. وذلك بهدف تنوع العوائد وتقليل المخاطر المترتبة عليها .

### 3-3 فوائد التنوع:

قد ذكر (Mishkin, 2004: 123) نقاط مهمة حول التنوع:

1. دائماً ما يكون التنوع مفيداً للمستثمر الذي يكره المخاطر لأنه يقلل من المخاطر ما لم تتحرك عائدات الأوراق المالية معاً بشكل تام (وهو أمر نادر الحدوث).
2. كلما قل تحرك عوائد الأوراق المالية معاً ، زادت الفائدة (الحد من المخاطر) من التنوع.
3. يمكن للتنوع أن يقضي على المخاطر الخاصة (أو غير المنتظمة) ، وهي مخاطر فريدة من نوعها لأصل معين ، ولكن ليس مخاطر السوق (أو النظامية) ، وهي مخاطر شائعة في معظم الأصول (Hubbard & O'Brien, 2012: 118).
4. نشر المخاطر نظراً لأن الإستثمارات لا تتحرك دائماً بشكل متوقع في اتجاهات معاكسة ، فلا يمكنك دائماً تقليل المخاطر من خلال التحوط. ولحسن الحظ ، هناك طريقة أخرى لنشر المخاطر وتوزيعها وذلك عن طريق الإستثمارات في الاصول ذات المكاسب الغير المترابطة (Cecchetti. & Schoenholtz, 2012: 120).
5. وضح (Elsas et al, 2010: 1275) أثر التنوع على قيمة المصرف خلال الأزمة المالية الأخيرة (الرهن العقاري) وكانت النتيجة الرئيسية التي توصل إليها هي أن تنوع الإيرادات يعزز ربحية المصرف.
6. في الخدمات المصرفية ساهم التنوع الى التوجه المستثمر نحو إزالة القيود في الأسواق المالية وتحريرها وبالتالي التوسع المضطرد لسلطة المصارف وأنشطتها. (Stiroh, 2004: 5) .
7. يوفر التنوع لمديري المصارف معلومات أكثر وخصوصاً عن الاسواق الخارجة وبذلك يقوم بتحسين قدرة المصارف على تنمية إمكانياتهم (Dogruel & Tekce, 2011: 4).

### 3-4 مؤشر التنوع:

وفقاً لمؤشر (Laeven & Levine, 2007: 13)، يمكن أن يساعد مقياس التنوع القائم على الأصول في تحديد مستوى التنوع من الإقراض إلى الأنشطة غير الإقراضية. (Chen et al, 2018: 6) ويتم حساب مقياس التنوع المستند إلى الأصول لمصرف معين على النحو التالي (Lukmawijaya & Kim, 2015: 78):

$$Asset\ diversity\ (AD) = 1 - \left| \frac{net\ loans - other\ earning\ assets}{total\ earning\ assets} \right| \quad (5)$$

وإن إجمالي الأصول المدرة للربح هو مجموع صافي القروض والأصول الأخرى المربحة وتشتمل الأصول المربحة الأخرى على الأوراق المالية المكتتب بها والاستثمارات ، وغيرها من الأصول المدرة للدخل. وإن قيمة متغير AD تكون ما بين الصفر وواحد. وتشير القيم الأعلى إلى تنوع أعلى في الأصول. وتشير | إلى مؤشر القيمة المطلقة . (Khan, 2013: 48).

### 3-5 كفاية رأس المال:

تعد كفاية رأس المال سمة أساسية للنظام المصرفي من حيث أنها لا تمنح المودعين والمستثمرين الثقة "السلامة والمتانة" للنظام المصرفي فحسب ، بل أيضًا لأن المستويات المتغيرة لكفاية رأس المال تعمل كعامل تسريع أو كبح لمحرك النمو الاقتصادي، ويتمثل أساس الإشراف المصرفي في ضمان وجود رأس مال كافٍ، أو احتياطات مالية أخرى، في متناول اليد لتقليل مخاطر تخلف المصرف عن الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المقرضين والمقرضين عند استحقال كل معاملة، وتقديم بعض الحكومات ضماناتها إلى النظام المصرفي الشامل لتأمين كل من " السلامة والمتانة " لأنظمتها المالية. (Herman, 2011: 23).

### 3-6 مفهوم كفاية رأس المال:

ذكر Kosmidou إن مفهوم كفاية رأس المال هو مقدار رأس المال القادر على إستيعاب أي صدمات غير متوقعة قد يواجهها المصرف (Kosmidou, 2009: 150). ويرجع ذلك إلى أن رأس المال يلعب دورًا حاسمًا في تقليل عدد حالات فشل المصارف والخسائر المترتبة لفشله التي يتعرض لها المودعون (Olweny & Shipho, 2011: 4). ومن أجل أن تكون الانظمة المصرفية فعالة، لا بد للمؤسسات التي تقبل الودائع ان تكون قادرة على تحمل الخسائر الغير المتوقعة، وهنا يلعب رأس مال المصرف دورًا هامًا في تحقيق هذا الهدف وهو يسهم في استقرار الأسواق المالية من خلال حماية المؤسسات الفردية من الفشل وتقليل إنتشار المخاطر بين المصارف (Berger et al., 1995: 404) وعرفها (Calomiris, 2012:41) على إنها قواعد تتطلب من المصارف الاحتفاظ بهيكل رأس مال معين (مثل حقوق الملكية أو الأسهم الممتازة للمصرف والتي تضعه في تكوين الاستثمارات (مثل السندات والقروض التي يمتلكها) والمصممة لدعم المصارف إذا تم تسجيل خسائر كبيرة غير متوقعة بمبالغ الأصول التي يمتلكونها أثناء الوفاء بأي عمليات سحب أو التزامات أساسية أخرى. ويتم تعريف كفاية رأس المال على أنها النسبة المئوية من رأس المال الأساسي للمصرف إلى أصوله (القروض والاستثمارات) ، وتستخدم كمقياس لقوة المصرف المالية واستقراره. ووفقًا لمعيار كفاية رأس المال الذي وضعه بنك التسويات الدولية ، يجب أن يكون لدى المصارف قاعدة رأس مال أولية تساوي ثمانية بالمائة على الأقل من أصوله. (Aspal et al, 2014: 33).

وفي نفس الوقت وضح Quansah مفهوم كفاية رأس المال بأنه مستوى رأس المال الذي يحتفظ به المصرف بشكل يتناسب و المخاطر الإجمالية التي يواجهها لإنشطته المصرفية ، وهذا المفهوم المتمثل في ضمان أن المصرف لديه رأس مال لتلبية إحتياجاته أو كاف لمواجهة المخاطر . (Quansah, 2014, 65)

وأكد (Mili et al, 2017: 1) على إن كفاية رأس المال هو هامش الأمان القادر على إستيعاب الخسائر المحتملة للمصرف وهو مقياس مهم لسلامة ومتانة مؤسسات الإيداع. ويسمح للحكومات والجهات التنظيمية بتحديد أنواع رأس المال الأكثر فعالية في تعزيز استقرار النظام المصرفي وأدائه (Bitar et al, 2018: 6). ويرى (Mohammed, 2018:14) انها التزام قانوني تضعه السلطات تجبر المصارف على الاحتفاظ بمستوى معين من رأس المال يمكن استخدامه في حالات النقص المالي.

**وهنا وضحت الدراسة** إن كفاية رأس المال هو مقدار رأس المال الذي تفرضه السلطات التشريعية على المصارف والذي تحتفظ بموجبه بمقدار معين من رأس المال لإستيعاب المخاطر المختلفة والمترتبة عن أنشطته المختلفة وهي تُعد مقياس سلامة ومتانة المصرف والتي تعمل على التقليل من فشل وإنهيار المصرف.

استجابة للأزمة المالية العالمية الأخيرة (2007-2008)، زاد المنظمون تركيزهم على كفاية رأس المال للمؤسسات المصرفية من أجل تعزيز استقرار السوق المالية. ولذلك تم تعيين لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) لتحديث المبادئ التوجيهية والقوانين المصرفية لرأس المال وتعزيز التنظيم والإشراف تقترح بازل III العديد من معايير رأس المال والرافعة المالية والسيولة الجديدة وإدارة المخاطر في الصناعة المصرفية وكذلك تتطلب معايير رأس مال أكبر وذات جودة أعلى مما تتطلبه قواعد بازل (Bouheni & Rachdi, 2015: 231) II ولتعزيز البنية التنظيمية، أدخلت بازل III معايير جديدة جعلت السيولة أكثر مقاومة لمشاكل السيولة قصيرة الأجل، وأيضاً لضمان الظروف اللازمة للسيولة الهيكلية طويلة الأجل. ولهذا الغرض أنشأت معيارين للسيولة (Birovljev et al, 2012: 144). من أجل قياس مخاطر السيولة قصيرة وطويلة الأجل وتتضمن معايير السيولة نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) (Abdul-Rahman et al, 2017: 128). وكان تصميم مقترح بازل III لمنع المصارف من تمويل الأصول طويلة الأجل بأموال بين عشية وضحاها للفترات القصيرة وهو يتعلق بمصادر التمويل طويلة الأجل والمستقرة لتحسين المرونة لخدمات السيولة قصيرة الأجل. (Herman, 2011: 182).

### 3-7 مؤشر كفاية رأس المال CAR

ووفقاً لبازل III يتم حساب CAR باستخدام بندين رئيسيين هما رأس المال الأساسي ورأس المال التكميلي وجمعهما معاً وقسمتهما على الأصول المرجحة بالمخاطر (RWA). (Al-Ansary & Hafez, 2015: 1166). وفي اتفاقية بازل الجديدة لرأس المال، هناك مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية (Ao, 2009: 1) وعند حساب نسبة كفاية رأس مال المصرف يتم التعبير عنها على النحو التالي كما في المعادلة (Fatima, 2014: 773):

$$\text{Capital Adequacy Ratio (CAR)} = \frac{(\text{Tier-I} + \text{Tier-II})}{\text{Risk Weighted Assets (RWA)}}$$

$$\text{RWA} = \text{Assets} \times \text{Weights (credit, market and operational risk)}. \quad (6)$$

حيث إن RWA هي الأصول المرجحة بالمخاطر (الائتمان، السوق، التشغيل) رأس المال الأساسي (Tier I): هو المقياس الأساسي للقوة المالية للمصرف ويتضمن رأس المال المدفوع (الأسهم العادية والأسهم الممتازة) واحتياطيات رأس المال والأرباح (Aspal et al, 2014: 33).

رأس المال التكميلي أو المساند (Tier II): ويتضمن احتياطيات غير معلنة - احتياطيات إعادة تقييم الأصول - مخصصات عامة لمواجهة الخسائر في المستقبل - الأدوات الهجينة (يجب أن تكون غير مضمونة ومدفوعة بالكامل) وهي مجموعة من الأدوات تجمع بين صفات رأس المال والدين مثل الأسهم الممتازة المتراكمة حيث يشترط فيها أن تكون غير مضمونة ومن الدرجة الثانية ومدفوعة بالكامل - الديون الثانوية (بحد أقصى 50٪ من المستوى 1، و 5 سنوات لإستحقاقها كحد أدنى) (Balthazar, 2006: 18).

### 3-8 نسبة تغطية السيولة LCR :

تركز لجنة بازل على متطلبات السيولة لأن السبب الرئيسي للأزمات السابقة في الأسواق المالية كانت السيولة وعدم القدرة على تغطيتها وتماشياً مع معايير كفاية رأس المال الصادرة عن اللجنة، تحتاج السلطات الوطنية إلى مستويات دنيا من السيولة العالية. وأن الحد الأدنى للنسبة يمكن أن يكون له تأثير على الاستقرار وهو عنصر أساسي في إصلاح النظام المصرفي (Shahchera & Taheri, 2017: 177).

وتم تصميم LCR والذي يهدف إلى التخفيف من ممارسة تمويل الأصول بأموال قصيرة الأجل للغاية. والغرض منه هو تشجيع المصارف في الحفاظ على وسادة تمويل كافية لفترات تصل إلى 30 يوماً من الإجهاد الشديد في أسواق الائتمان (Herman, 2011: 180).



ويتكون بسط LCR من مخزون من الأصول السائلة عالية الجودة والتي يجب أن تكون متاحة لتغطية أي تدفق صافٍ للخارج ، بينما يتكون المقام من التدفقات النقدية الخارجة ناقصًا التدفقات النقدية الداخلة (BCBS, 2014).

ويمكن احتساب نسبة تغطية السيولة (LCR) – على أنها النسبة بين الأصول عالية السيولة الى المطلوبات المصرفية ذات الاستحقاق لمدة 30 يومًا. وإن القيمة الموصى بها لمؤشر تغطية السيولة هي  $1 = (100\%)$ ، مما يعني أن المصرف لديه سيولة كافية متاحة لسداد التزاماته المتداولة في حالة الاضطراب القصير الأجل . ويجب أن يكون الاحتياطي السائل من الأموال السائلة (النقدية والودائع) والأوراق المالية قصيرة الأجل القابلة للمصرف والتي يمكن تحويلها بسرعة الى احتياطات أولية (Birovljev et al, 2012: 144).

وتحسب كما في المعادلة (4: Keister & Bech, 2013):

$$LCR = \frac{\text{Stock of unencumbered high-quality liquid assets}}{\text{Total net cash outflows over the next 30 calendar days}} \geq 100\%$$

وقد تم تنفيذ LCR على مراحل تدريجية اعتبارًا من 1 يناير 2015. أي أن متطلبات LCR كانت 60% في عام 2015 وترتفع بنسبة 10 نقاط مئوية كل عام حتى تصل إلى 100% في عام 2019 (Fuhrer et al, 2017:5).

### 3-9 نسبة صافي التمويل المستقر NSFR:

بهدف تحقيق أعلى مستويات السيولة في التمويل للأجل الطويل ( أكثر من سنة) يتم قياس قيمة مصادر الاموال المتاحة للمصرف الطويلة الامد مقارنة بتوظيف الاصول مع احتمال وجود مطالبات تمويلية نتيجة وجود الالتزامات خارج الميزانية (BCBS, 2012) . ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) هي مطلب سيولة هيكلي جديد تم تقديمه بموجب اتفاقية بازل III المصممة لمعالجة مخاطر التمويل. والمصارف التي لا تلبى الحد الأدنى من المتطلبات تحتاج إلى تعديل تكوين ميزانياتها العمومية لزيادة مصادر التمويل المستقرة وتقليل الأصول التي تتطلب تمويلًا مستقرًا (King, 2013: 28). وهذه النسبة تستخدم لقياس السيولة للمدى الطويل والمتوسط والغرض منها توفير سيولة مستقرة للمصرف، ويتم احتسابها بنسبة مصادر تمويل المصرف ( المطلوبات وحق الملكية) الى استخدامات هذا المصادر<sup>2</sup>.

$$\text{Net Stable Funding Ratio (NSFR)} = \frac{\text{Available Amount of Stable Funding}}{\text{Required Amount of Stable Funding}} \geq 100$$

حيث يشمل التمويل المستقر المتاح حقوق الملكية والمطلوبات (المستوى 1 والمستوى 2 والودائع المستقرة) التي يمكن الاعتماد عليها خلال العام المقبل في ظل ظروف توسع التوتر أما التمويل المطلوب يشمل الأصول غير السائلة، والهدف الرئيسي من هذا المعيار هو توفير إطار عمل للمصارف تستخدمه لمواجهة تحديات السوق من خلال ضمان تمويل ثابت على أساس مستمر (Gideon et al, 2013: 4).

### 4- الجانب التطبيقي

#### 4-1 التحليل المالي

يتناول هذا المحور الوصف والتحليل المالي للتنوع المصرفي وكفاية رأس المال وفق إتفاقية بازل III ونسبة تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر. وقد تم حساب هذه المتغيرات على النحو الآتي:

<sup>2</sup> Basel Committee on Banking Supervision. (2012). **Instructions for Basel III monitoring**, Bank for International Settlements Basel, Switzerland

الجدول (2) معدلات مؤشرات التنويع المصرفي السنوية للمصارف التجارية العراقية الخاصة المبحوثة للمدة من(2005-2019)

السنوات	بغداد	الأهلي	الإستثمار	الخليج	بابل	الشرق	الموصل	سومر	التجاري	الإئتمان	الوسط الحسابي
2005	0.929	0.347	0.772	0.979	0.003	0.271	0.441	0.601	0.622	0.790	0.576
2006	0.899	0.993	0.785	0.884	0.146	0.337	0.362	0.105	0.424	0.264	0.520
2007	0.765	0.118	0.108	0.388	0.329	0.201	0.480	0.742	0.287	0.214	0.363
2008	0.347	0.762	0.221	0.241	0.693	0.153	0.481	0.866	0.148	0.064	0.398
2009	0.645	0.908	0.131	0.379	0.350	0.906	0.158	0.082	0.080	0.120	0.376
2010	0.835	0.489	0.095	0.485	0.294	0.115	0.242	0.069	0.005	0.071	0.270
2011	0.880	0.500	0.054	0.682	0.159	0.054	0.142	0.058	0.014	0.082	0.263
2012	0.729	0.056	0.038	0.194	0.175	0.361	0.161	0.051	0.035	0.040	0.184
2013	0.673	0.442	0.035	0.424	0.035	0.169	0.177	0.035	0.068	0.013	0.207
2014	0.665	0.154	0.046	0.482	0.020	0.250	0.065	0.024	0.050	0.006	0.176
2015	0.954	0.018	0.467	0.747	0.023	0.442	0.066	0.042	0.076	0.000	0.284
2016	0.058	0.040	0.282	0.656	0.021	0.541	0.055	0.017	0.066	0.014	0.175
2017	0.062	0.037	0.333	0.576	0.027	0.532	0.052	0.027	0.066	0.017	0.173
2018	0.720	0.520	0.311	0.560	0.026	0.556	0.077	0.052	0.085	0.055	0.296
2019	0.813	0.513	0.059	0.589	0.009	0.558	0.075	0.035	0.113	0.075	0.284
X	0.665	0.393	0.249	0.551	0.154	0.363	0.202	0.187	0.143	0.122	0.303
MAX	0.954	0.993	0.785	0.979	0.693	0.906	0.481	0.866	0.622	0.790	0.576
MIN	0.058	0.018	0.035	0.194	0.003	0.054	0.052	0.017	0.005	0.000	0.173
S.D	0.287	0.322	0.251	0.218	0.193	0.227	0.160	0.290	0.172	0.200	0.124

المصدر:- اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف العراقية عينة الدراسة للمدة من(2005-2019).

وفي ضوء تحليل نتائج مؤشر التنويع المصرفي والذي يشير إلى درجة تنويع أنشطة المصرف للحصول على حصة سوقية أكبر من أجل تعظيم عدد زبائن المصرف في الأسواق المحتملة وبالتالي ينعكس على حجم أرباحها المتحققة. وكانت نتائج التحليل بين المصارف التجارية العراقية الخاصة في عينة الدراسة المتمثلة بسلسلة زمنية أقيها 15 سنة من 2005 لغاية 2019 ومن الجدول (2) يتبين إن المتوسط العام لمشاهدات هذا المؤشر (0.303) وإن أعلى متوسط قد سُجل على مستوى المصارف قياساً بالمتوسط العام كانت في مصرف بغداد ( 0.665 ) ، بينما سجل الحد الأدنى (0.122) في مصرف الإئتمان. أما على مستوى سنوات الدراسة المتمثلة بالسلسلة الزمنية مدة (خمسة عشر سنة) من 2005 لغاية 2019 فتبين ان السنة الأولى من الدراسة قد سجلت أعلى متوسط قياساً بالمتوسط العام وبلغ (0.576)، وإن الحد الأدنى بلغ (0.173) والذي تمثل بسنة 2017.

وفي ضوء تحليل نتائج مؤشر نسبة كفاية رأس المال والتي تشير إلى قدرة المصرف على تحمل الصدمات لتسديد التزاماته المالية ويتبين من الجدول(3) ان هناك (41) مصرفاً كان المتوسط العام لها اكبر من المتوسط العام للمشاهدات والذي بلغ (1.539) ، في حين بلغ المتوسط الأعلى لهذا المؤشر (4.616) في المصرف التجاري ، وبلغ الحد الأدنى (0.638) في مصرف بغداد. وبناء على وجود هذا الفارق الكبير مما يعطي تصوراً أولياً على ان المصارف عينة الدراسة متفاوتة بشكل كبير في هذا المؤشر فإرتفاع النسبة يعكس قدرة وكفاءة المصرف.

الجدول (3) معدلات مؤشرات CAR السنوية للمصارف التجارية العراقية الخاصة المبحوثة للفترة من (2005-2019)

السنوات	بغداد	الأهلي	الإستثمار	الخليج	بابل	الشرق	الموصل	سومر	التجري	الإنتمان	الوسط الحسابي
2005	0.370	1.330	0.710	0.520	0.740	0.370	0.721	0.611	1.013	0.390	0.678
2006	0.580	1.510	0.510	0.653	1.280	0.430	0.895	0.570	1.150	0.530	0.811
2007	0.595	1.650	0.780	0.420	1.280	0.550	1.029	0.570	2.290	1.450	1.061
2008	0.735	1.640	0.587	0.354	1.280	0.390	0.450	0.640	3.408	1.740	1.122
2009	0.490	1.970	0.780	0.590	1.550	0.390	0.580	0.663	3.554	2.180	1.275
2010	0.250	1.240	0.490	0.492	1.160	0.330	0.650	2.070	5.770	2.180	1.463
2011	0.370	1.960	0.630	0.602	1.060	0.490	0.690	1.420	4.955	2.500	1.468
2012	0.550	1.330	0.640	0.515	1.500	0.530	1.200	2.070	4.140	3.140	1.562
2013	0.590	1.042	0.630	0.780	1.080	0.735	1.360	1.850	4.897	3.140	1.610
2014	0.575	1.115	0.930	0.738	0.870	1.090	1.490	1.860	7.604	2.860	1.913
2015	0.640	1.169	1.520	0.745	1.111	1.040	1.540	2.170	5.360	3.020	1.832
2016	0.887	1.032	1.300	0.914	1.200	1.010	1.420	2.430	7.288	3.740	2.122
2017	1.033	1.067	1.390	1.246	1.077	1.330	1.620	2.630	5.941	3.990	2.132
2018	1.270	0.829	1.220	1.310	0.912	1.102	1.390	3.090	6.576	3.700	2.140
2019	0.640	0.582	1.020	1.489	0.614	1.110	1.230	3.310	5.292	3.740	1.903
X	0.638	1.298	0.876	0.758	1.114	0.726	1.084	1.730	4.616	2.553	1.539
MAX	1.270	1.970	1.520	1.489	1.550	1.330	1.620	3.310	7.604	3.990	2.140
MIN	0.250	0.582	0.490	0.354	0.614	0.330	0.450	0.570	1.013	0.390	0.678
S.D	0.262	0.392	0.337	0.341	0.257	0.347	0.392	0.944	2.025	1.138	0.476

المصدر :- اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف العراقية عينة الدراسة للفترة من (2005-2019).

اما على مستوى سنوات الدراسة المتمثلة بالسلسلة الزمنية مدة (خمسة عشر سنة) من 2005 لغاية 2019 فتبين ان سنة 2018 سجلت أعلى متوسط لهذه النسبة قياسا بالمتوسط العام للمشاهدات وبلغت (2.140) وكان عدد مشاهدات هذه السنة (3) مشاهدة من اصل (10) مشاهدات لذات السنة ، أما الحد الأدنى من هذا المتوسط بلغ (0.678) في سنة 2005 .

وفي ضوء تحليل نتائج مؤشر LCR فيوضح ارتفاع هذا المؤشر الى ارتفاع السيولة ( النقد والاستثمارات) على اعتبار ان ذلك يعكس زيادة الموجودات السائلة عالية الجودة لدى المصرف والتي يواجه بها المصرف التزاماته المالية الأخرى قصيرة الاجل والمحافظة على أدنى حد من السيولة وخاصة اذا تعرض المصرف إلى خطورة السحب المفاجئ من قبل المودعين. وكان المتوسط العام للمشاهدات(4.367) وتبين ان سنة 2015 سجلت أعلى متوسط لهذه النسبة قياسا بالمتوسط العام للمشاهدات وبلغت (6.430) ، أما الحد الأدنى من هذا المتوسط بلغ (2.837) في سنة 2018 .

الجدول (4) معدلات مؤشرات LCR السنوية للمصارف التجارية العراقية الخاصة المبحوثة للفترة من (2005-2019)

السنوات	بغداد	الأهلي	الإستثمار	الخليج	بابل	الشرق	الموصل	سومر	التجري	الإنتمان	الوسط الحسابي
2005	6.566	10.593	1.863	3.001	7.440	1.539	1.115	2.558	1.623	4.638	4.094
2006	6.728	7.417	2.322	2.911	6.224	1.902	1.027	1.337	2.001	9.665	4.153
2007	3.571	5.011	3.477	4.108	3.301	2.244	1.240	3.737	2.545	7.494	3.673
2008	4.819	6.307	3.827	5.005	3.269	2.322	1.265	18.590	4.912	7.757	5.807
2009	5.185	10.250	3.288	3.892	4.991	2.454	0.982	4.533	6.520	10.231	5.233
2010	1.716	7.693	3.064	2.910	3.645	1.990	0.797	5.741	5.392	2.163	3.511
2011	2.247	2.870	2.584	2.953	2.681	2.036	1.331	11.614	8.889	3.748	4.095
2012	1.968	2.662	3.024	1.821	3.760	2.003	1.544	5.892	4.709	12.204	3.959
2013	2.298	2.852	2.755	2.540	2.890	2.268	2.192	4.657	9.321	10.546	4.232
2014	2.171	2.934	4.411	2.483	2.858	3.811	2.101	7.319	10.625	19.161	5.787
2015	4.799	3.003	3.815	3.057	5.283	3.276	2.289	5.473	6.913	26.390	6.430
2016	1.857	3.619	1.260	2.260	4.947	3.907	2.154	8.006	4.896	12.826	4.573
2017	1.149	1.220	3.000	4.125	2.867	2.540	1.500	6.650	5.183	6.750	3.498
2018	2.530	1.240	1.860	4.356	0.766	2.160	1.210	3.530	5.954	5.100	2.871
2019	2.170	1.740	1.930	5.008	0.150	1.800	1.908	7.670	8.941	4.570	3.589
X	3.318	4.627	2.832	3.362	3.671	2.417	1.510	6.487	5.895	9.550	4.367
MAX	6.728	10.593	4.411	5.008	7.440	3.907	2.289	18.590	10.625	26.390	6.430
MIN	1.149	1.220	1.260	1.821	0.150	1.539	0.797	1.337	1.623	2.163	2.871
S.D	1.829	3.110	0.874	0.987	1.904	0.705	0.495	4.180	2.706	6.366	2.322

**المصدر :-** اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف العراقية عينة الدراسة للمدة من (2005-2019).

وفي ضوء تحليل نتائج مؤشر NSFR وهي تشير إلى تأكد المصرف من إن إصوله الطويلة الأجل الموجودة في ميزانيته العمومية تمول بشكل كافي باستخدام خصومه المستقرة وذلك لتغطية جزء من التزاماتها الطارئة. وكانت نتائج التحليل على مستوى سنوات الدراسة بين المصارف التجارية الأهلية العراقية في عينة الدراسة المتمثلة بسلسلة زمنية أقيها 15 سنة من 2005 لغاية 2019 ومن الجدول (5) يتبين إن المتوسط العام لمشاهدات هذا المؤشر (79.715) وان أعلى متوسط قد سُجل على مستوى المصارف قياسا بالمتوسط العام كانت في مصرف الائتمان (669.426) ، وكانت هناك فقط ثلاثة مصارف من اصل 10 مصارف سجلت أعلى من المتوسط. بينما سجل الحد الأدنى (2.195) في مصرف الموصل. اما على مستوى سنوات الدراسة المتمثلة بالسلسلة الزمنية مدة (خمسة عشر سنة) من 2005 لغاية 2019 فتبين ان سنة 2015 من سنوات الدراسة قد سجلت أعلى متوسط قياسا بالمتوسط العام وبلغ (894.591)، وإن الحد الأدنى بلغ (6.388) والذي تمثل بسنة 2017 ، وتعد نسبة مرتفعة جداً وهي تفسر مقدار التفاوت الكبير جدا بين النسبتين من جهة والمصارف الثلاث قياسا ببقية متوسطات المصارف الأخرى.

**الجدول (5) معدلات مؤشرات NSFR السنوية للمصارف التجارية العراقية الخاصة المبحوثة للمدة من(2005-2019).**

السنوات	بغداد	الأهلي	الإستثمار	الخليج	بابل	الشرق	الموصل	سومر	التجاري	الإئتمان	الوسط الحسابي
2005	4.476	16.901	1.928	4.724	2.551	5.894	2.899	33.998	3.801	6.381	8.355
2006	6.824	5.571	2.107	4.566	2.985	8.733	1.943	136.348	4.050	14.200	18.733
2007	5.599	6.180	4.464	8.092	3.863	15.485	2.903	11.070	6.151	16.905	8.071
2008	9.991	6.514	11.384	11.233	12.369	25.473	5.624	12.996	16.681	62.265	17.453
2009	8.742	5.306	7.026	6.585	17.630	5.974	1.189	3.461	27.073	29.913	11.290
2010	3.055	2.790	2.588	5.901	15.063	2.830	1.164	3.247	476.713	25.462	53.881
2011	4.044	2.867	2.291	4.132	6.106	2.562	1.986	4.030	267.998	34.414	33.043
2012	5.584	3.551	1.882	1.954	7.722	2.867	1.627	4.215	102.591	70.659	20.265
2013	5.499	3.432	1.833	2.534	1.761	2.803	2.664	3.147	76.373	221.328	32.137
2014	5.121	2.848	2.978	2.599	1.797	3.110	1.827	3.055	57.338	483.443	56.412
2015	5.433	2.340	3.692	2.411	2.328	3.754	1.939	3.167	39.598	8881.246	894.591
2016	3.879	3.828	1.500	2.100	2.367	4.928	1.919	3.268	34.358	161.720	21.987
2017	2.934	0.980	3.100	2.587	2.989	1.130	1.510	4.030	34.782	9.820	6.388
2018	3.260	1.080	2.710	2.951	3.542	2.220	1.890	4.160	31.255	11.430	6.442
2019	2.110	1.000	1.940	3.357	3.667	1.830	1.836	3.700	35.105	12.210	6.676
X	5.103	4.346	3.428	4.382	5.783	5.973	2.195	15.593	80.924	669.426	79.715
MAX	9.991	16.901	11.384	11.233	17.630	25.473	5.624	136.348	476.713	8881.246	894.591
MIN	2.110	0.980	1.500	1.954	1.761	1.130	1.164	3.055	3.801	6.381	6.388
S.D	2.156	3.909	2.606	2.618	5.131	6.483	1.084	34.366	127.543	2275.269	226.010

**المصدر :-** اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف العراقية عينة الدراسة للمدة من (2005-2019).

## 1- اختبار فرضيات الدراسة

يهدف البحث الى اختبار العلاقة السببية بين التنوع المصرفي ومؤشرات كفاية راس المال ، وعلى ضوء ما سيتمخض من هذا الاختبار سيتم تحديد أيا من متغيرات الدراسة سيكون مستقلا ، وايا منها سيكون وسيطا ، ومن ثم تحديد نوع الاختبار الاحصائي المناسب . علما ان الدراسة اعتمدت البيانات الاتية والتي تمثل اجمالي بيانات عينة الدراسة

**جدول(6) اجمالي بيانات عينة الدراسة**

السنة	التنوع المصرفي	CAR	LCR	NSFR
2005	0.576	0.678	4.094	8.355
2006	0.520	0.811	4.153	18.733
2007	0.363	1.061	3.673	8.071
2008	0.398	1.122	5.807	17.453
2009	0.376	1.275	5.233	11.29
2010	0.270	1.463	3.511	53.881
2011	0.263	1.468	4.095	33.043

20.265	3.959	1.562	0.184	2012
32.137	4.232	1.61	0.207	2013
56.412	5.787	1.913	0.176	2014
894.591	6.43	1.832	0.284	2015
21.987	4.573	2.122	0.175	2016
6.388	3.498	2.132	0.173	2017
6.442	2.871	2.14	0.296	2018
6.676	3.589	1.903	0.284	2019

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

#### أ. اختبار العلاقة السببية

استخدمت الدراسة أسلوب (Granger causality) ومن خلال برنامج القياس الاقتصادي (Eviews 10) لغرض اختبار العلاقة السببية بين التنويع المصرفي ومؤشرات كفاية راس المال (CAR و LCR و NSFR) بهدف تحديد أيا من العوامل يمكن الإفادة منها في التنبؤ بالعوامل الأخرى ، ولقد انطلقت الدراسة في اختباره من الفرضية الرئيسية الآتية: لا توجد علاقة سببية بين التنويع المصرفي ومؤشرات كفاية راس المال . ويبين الجدول ادناه نتائج اختبار السببية باستخدام أسلوب (Granger causality)

جدول (7) العلاقة السببية بين التنويع المصرفي ومؤشرات كفاية راس المال

القرار	مستوى المعنوية	قيمة F	فرضية العدم
ثبوت فرضية العدم	0.71	0.36	التنويع المصرفي لا يمثل علاقة سببية لمؤشر CAR
ثبوت فرضية العدم	0.73	0.33	مؤشر CAR لا يمثل علاقة سببية للتنويع المصرفي
ثبوت فرضية العدم	0.22	1.83	التنويع المصرفي لا يمثل علاقة سببية لمؤشر LCR
ثبوت فرضية العدم	0.42	0.96	مؤشر LCR لا يمثل علاقة سببية للتنويع المصرفي
ثبوت فرضية العدم	0.54	0.66	التنويع المصرفي لا يمثل علاقة سببية لمؤشر NSFR
ثبوت فرضية العدم	0.30	1.37	مؤشر NSFR لا يمثل علاقة سببية للتنويع المصرفي

المصدر: بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews

يتبين من الجدول أعلاه الآتي :

- 1- ان التنويع المصرفي لا يمثل علاقة سببية لمؤشر (CAR) من مؤشرات كفاية راس المال ، لان قيمة (f) المحسوبة بلغت (0.36) وبمستوى معنوية (0.71) الامر الذي يدفع الى الاعتقاد بعدم رفض فرضية العدم من ان التنويع المصرفي لا يمثل علاقة سببية لمؤشر CAR .
- 2- ان مؤشر CAR لا يمثل علاقة سببية للتنويع المصرفي ، لان قيمة (f) المحسوبة بلغت (0.33) وبمستوى معنوية (0.73) الامر الذي يدفع الى الاعتقاد بعدم رفض فرضية العدم من ان مؤشر CAR لا يمثل علاقة سببية للتنويع المصرفي .
- 3- ان مؤشر LCR لا يمثل علاقة سببية للتنويع المصرفي ، لان قيمة (f) المحسوبة بلغت (0.96) وبمستوى معنوية (0.42) الامر الذي يدفع الباحث الى الاعتقاد بعدم رفض فرضية العدم من ان مؤشر LCR لا يمثل علاقة سببية للتنويع المصرفي .

- 4- ان التنوع المصرفي لا يمثل علاقة سببية لمؤشر (LCR) من مؤشرات كفاية رأس المال، لان قيمة (f) المحسوبة بلغت (1.83) وبمستوى معنوية (0.22) الامر الذي يدفع الى الاعتقاد بعدم رفض فرضية العدم من ان التنوع المصرفي لا يمثل علاقة سببية لمؤشر LAR .
- 5- ان التنوع المصرفي لا يمثل علاقة سببية لمؤشر (NSFR) من مؤشرات كفاية رأس المال، لان قيمة (f) المحسوبة بلغت (0.66) وبمستوى معنوية (0.54) الامر الذي يدفع الى الاعتقاد بعدم رفض فرضية العدم من ان التنوع المصرفي لا يمثل علاقة سببية لمؤشر NSFR .
- 6- ان مؤشر NSFR لا يمثل علاقة سببية للتنوع المصرفي، لان قيمة (f) المحسوبة بلغت (1.37) وبمستوى معنوية (0.30) الامر الذي يدفع الى الاعتقاد بعدم رفض فرضية العدم من ان مؤشر NSFR لا يمثل علاقة سببية للتنوع المصرفي .
- مما تقدم يستدل على ان كل من التنوع المصرفي ومؤشرات كفاية رأس المال (CAR و LCR و NSFR) ستعد مستقلة عن بعضها البعض الاخر في هذه الدراسة وللفترة الزمنية من (2005 لغاية 2019)، بالتالي عدم رفض فرضية العدم (H0) بمعنى (لا توجد علاقة سببية بين التنوع المصرفي ومؤشرات كفاية رأس المال المصرفي).

## 5-الاستنتاجات والتوصيات

### 5-1الاستنتاجات

- 1- أظهرت نتائج الدراسة ان متغير التنوع المصرفي وكفاية رأس المال هي متغيرات مستقلة عن بعضها البعض .
- 2- أظهرت نتائج الدراسة ان إدارة المصارف التجارية العراقية الخاصة تتبع سياسة إستثمارية متحفظة لتقليل المخاطر المصرفية، وذلك تجنباً للالتزامات المالية المتلاحقة التي تجعلها أكثر عرضة للمخاطر المالية التي لا تستطيع مواجهتها.
- 3- أن المصارف تولي إهتمامها للاستثمارات التقليدية دون الإهتمام الكافي ببقية الاستثمارات.
- 4- إن التنوع المصرفي في الاغلب يقلل القروض وهذا بدوره يقلل الربحية، وقد يُعزى السبب لقلّة خبرة إدارة المصرف في اختيار التوليفة المناسبة للتنوع.
- 5- يمكن ان يؤدي التنوع المدروس إلى تقليل المخاطر المصرفية من خلال توزيع المخاطر وتفاذي مخاطر التركيز الائتماني.
- 6- تلتزم المصارف التجارية العراقية الخاصة بنسبة كفاية رأس مال تتجاوز مؤشرات المتطلبات العالمية ومتطلبات البنك المركزي العراقي وحسب التقارير المالية للمصارف المنشورة في سوق العراق للاوراق المالية، وهذا يدل على عدم توظيف الاموال وإستثمارها مما يقلل الربحية.
- 7- إن المصارف تحتفظ بنسب عالية من كفاية رأس المال مما يدل على الزيادة الحاصلة في رأس المال المدفوع نتيجة دخول مساهمين جدد.
- 8- أظهرت نتائج تحليل مؤشر LCR للمصارف عينة الدراسة ان المصارف تحتفظ بموجودات عالية السيولة (ذات جودة عالية) لتستطيع مواجهة الالتزامات المالية قصيرة الاجل والمحافظة على حد ادنى من السيولة خاصة إذا تعرض المصرف الى خطورة السحب المفاجئي من قبل المودعين.
- 9- أظهرت نتائج NSFR للمصارف عينة الدراسة ان هذه المصارف التزمت بتعليمات البنك المركزي وقد تجاوزت النسبة المحددة لها في زيادة رأس المال والديون طويلة الاجل لتغطية الإلتزامات الطارئة، وتمثلت الحصة الاكبر فيها لمصرف الائتمان سنة 2015 يليه بعد ذلك المصرف التجاري ومصرف سومر.
- 10- إن إحتفاظ المصارف عينة الدراسة بنسبة سيولة عالية يمكنها من تطوير أعمالها المصرفية وتسديد كافة التزاماتها تجاه المساهمين والمودعين.

### 5-2التوصيات:

- 1- ضرورة إهتمام المصارف عينة الدراسة من تقدير المخاطر الناجمة عن تنوع الاستثمار بشكل مستمر ودوري وتلافيها بالسرعة الممكنة دون فوات الأوان، وزيادة الاهتمام بمخاطر كفاية رأس المال مع عدم إهمال بقية المخاطر للحد قدر الإمكان من المخاطر المالية التي قد تتعرض لها.
- 2- ضرورة إهتمام المصارف عند التنوع اختيار توليفة مدروسة من الاستثمارات وتقديم الخدمات الجديدة وتطويرها من أجل تحقيق هدفها الرئيسي في تعظيم العائد المتوقع من الاستثمار.

- 3- ضرورة إهتمام المصارف بتدريب موظفيها باستخدام برامج تدريبية متخصصة بإدارة المخاطر وتنويع الاستثمارات والاطلاع على تجارب المصارف الناجحة في تنويع استثماراتها وكيفية إدارة مخاطرها المالية والعمل على جذب المزيد من الودائع، والعمل على زيادة ثقة المودعين بالمصارف التجارية الخاصة.
- 4- على المصارف تطوير ميزتها التنافسية وذلك بالتوسع في إستراتيجيات التنويع المصرفي، والبحث عن بدائل لتقليل المخاطر وتوزيعها على صناعات مختلفة ومتعددة، إما عن طريق شراء أسهم مؤسسات تعمل في صناعات مختلفة أو الاستثمار في شركات استثمارية مع التركيز على الاستفادة بشكل أمثل من المهارات التكنولوجية والخبرات والإمكانيات المتاحة وأهمية بناء نقاط قوة لمواردها ذات القيمة التنافسية.
- 5- ضرورة قيام المصارف بتطوير اعمالها بهدف زيادة قيمة خدماتها المصرفية المبتكرة وبنفس الوقت تحقيق التمايز في استراتيجيات تنويعها المصرفي لتقليل المخاطر المتعلقة بالسوق والمنافسة.
- 6- قد لا ينبغي أن يُعزى التأثير السلبي للمنافسة المصرفية على خلق السيولة بشكل مفرط إلى الافتقار إلى مزايا المنافسة فقط، ولكن من الضروري التشكيك في القدرة الإدارية للمصارف على اختيار محافظ الأصول المحتفظ بها .
- 7- ضرورة قيام المصارف بتوفير أكبر قدر ممكن من المعلومات الضرورية للمستثمرين، ونشرها بأقرب وقت ممكن عبر الوسائل المتاحة والإسراع في نشر البيانات والتقارير المالية للمصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية، وذلك لإنعكاسه على نشاط تداول الاسهم، فأرقام الارباح المنشورة تنعكس على أسعار الاسهم في السوق المالية.
- 8- ضرورة زيادة إهتمام المصارف التجارية العراقية الخاصة على إستخدام إستراتيجية المحافظة على الاستثمارات التي تعطي عائد مرتفع وذلك لتجنب مخاطر التضخم ونقصان القيمة السوقية لها.

المصادر

المصادر العربية:

1. ميا، علي، عمار، قصي، محمد &، رامي محمد. (2014). تقييم سياسات تكوين محافظ القروض في المصارف التجارية (دراسة مقارنة في المصارف التجارية العامة والخاصة في الساحل السوري) *سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية*. 36(2), 2079-3073. ISSN: 2079-3073

المصادر الاجنبية:

- 2- Abdul-Rahman, A., Said, N. L. H. M., & Sulaiman, A. A. (2017). Financing structure and liquidity risk: Lesson from Malaysian experience. *Journal of Central Banking Theory and Practice*, 6(2), 125-148.
- 3- Ao, H. (2009, September). The Effects of Capital Adequacy Ratio on Risk Early-Warning of Credit Guarantee Institution. In 2009 International Conference on Management and Service Science (pp. 1-3). IEEE.
- 4- Aspal, P. K., & Nazneen, A. (2014). An empirical analysis of capital adequacy in the Indian private sector banks. *American Journal of Research Communication*, 2(11), 28-42.
- 5- Balthazar, L. (2006). From Basel 1 to Basel 3: The integration of state of the art risk modeling in banking regulation. Springer.
- 6- Berger, A. N., & Udell, G. F. (1995). Relationship lending and lines of credit in small firm finance. *Journal of business*, 351-381.
- 7- Birovljev, J., Davidović, M., & Štavljanin, B. (2012). Basel III: Redesigned regulatory framework for banks. *Ekonomika preduzeća*, 60(3-4), 140-148.
- 8- Bitar, M., Pukthuanthong, K., & Walker, T. (2018). The effect of capital ratios on the risk, efficiency and profitability of banks: Evidence from OECD countries. *Journal of international financial Markets, Institutions and Money*, 53, 227-262.
- 9- Bouheni, F. B., & Rachdi, H. (2015). Bank capital adequacy requirements and risk-taking behavior in Tunisia: A simultaneous equations framework. *Journal of Applied Business Research (JABR)*, 31(1), 231-238.
- 10- Brealey, R. A., Myers, S. C., & Marcus, A. J. (2001). *Fundamentals of corporate finance*. McGraw-Hill.
- 11- Calomiris, C. W. (2012). How to regulate bank capital. *National Affairs*, 10.
- 12- Cecchetti, S. G. & Schoenholtz, K. L. (2012). *Money, banking, and financial markets* (4th). McGraw-Hill/Irwin.
- 13- Chatti, M. A., Kablan, S., & Yousfi, O. (2013). Are Islamic Banks Sufficiently Diversified?: An Empirical Analysis of Eight Islamic Banks in Malaysia. *Islamic Economic Studies*, 130(905), 1-32.
- 14- Chen, N., Liang, H. Y., & Yu, M. T. (2018). Asset diversification and bank performance: Evidence from three Asian countries with a dual banking system. *Pacific-Basin Finance Journal*, 52, 40-53.

- 15- Chionsini, G., Foglia, A., & Marullo-Reedtz, P. (2003). Bank mergers, diversification and risk. *Unpublished working paper, Banca d'Italia*.
- 16- De-Graft Quansah, J. G. (2014). *Capital Adequacy under Basel 3: Its Implications for Large Commercial Banks in Ghana and Kenya* (Doctoral dissertation, University of Leeds).
- 17- Dogruel, S., & Tekce, M. (2011). Trade liberalization and export diversification in selected MENA countries. *Topics in Middle Eastern and North African Economies*, 13.
- 18- El-Ansary, O., & Hafez, H. (2015). Determinants of capital adequacy ratio: An empirical study on Egyptian banks. *Corporate Ownership & Control*, 13(1).
- 19- Elsas, R., Hackethal, A., & Holzhäuser, M. (2010). The anatomy of bank diversification. *Journal of Banking & Finance*, 34(6), 1274-1287.
- 20- Fatima, N. (2014). Capital adequacy: A financial soundness indicator for banks. *Global Journal of Finance and Management*, 6(8), 771-776.
- 21- Fuhrer, L. M., Müller, B., & Steiner, L. (2017). The liquidity coverage ratio and security prices. *Journal of Banking & Finance*, 75.
- 22- Gideon, F., Petersen, M. A., Mukuddem-Petersen, J., & Hlatshwayo, L. N. P. (2013). Basel III and the net stable funding ratio. *International Scholarly Research Notices*, 2013.
- 23- Herman, D. L. (2011). *The Basel Capital Adequacy Accords and the governance of global finance* (Doctoral dissertation, Rutgers University-Graduate School-Newark).
- 24- Howells, P., & Bain, K. (2007). *Financial markets and institutions*. Pearson Education.
- 25- Hubbard, R. G., Anthony Patrick, O. B. (2012). *Money, banking, and the financial system*. Boston: Pearson.
- 26- Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1976). Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure. *Journal of financial economics*, 3(4), 305-360.
- 27- Keister, T., & Bech, M. L. (2012). On the liquidity coverage ratio and monetary policy implementation. *BIS Quarterly Review December*.
- 28- Keister, T., & Bech, M. L. (2012). On the liquidity coverage ratio and monetary policy implementation. *BIS Quarterly Review December*.
- 29- Khan, A. (2013). Two essays on the efficiency, diversification, and performance of financial institutions.
- 30- King, M. R. (2013). The Basel III net stable funding ratio and bank net interest margins. *Journal of Banking & Finance*, 37(11), 4144-4156.
- 31- Kosmidou, K. (2008). The determinants of banks' profits in Greece during the period of EU financial integration. *Managerial finance*.
- 32- Koumou, G. B. (2020). Diversification and portfolio theory: a review. Revision Requested at *Financial Markets and Portfolio Management*.
- 33- Laeven, L., & Levine, R. (2007). Is there a diversification discount in financial conglomerates?. *Journal of financial economics*, 85(2).
- 34- León, O. A., Igartua, J. I., & Ganzarain, J. (2016). Relationship between the use of ICT and the degree and type of diversification. *Procedia Computer Science*, 100.
- 35- Lu, J., Li, Z., Gao, T., & Tang, X. (2020). Seed bank characteristics in a *Pinus densata* forest and its relationship with vegetation diversity in Southeast Tibet, China. *Ecology and Evolution*, 10(17), 9214-9222.
- 36- Lukmawijaya, A., & Kim, S. S. (2015). Bank diversification effects on bank performance and risk profile of bank in indonesia. *DeReMa (Development Research of Management): Jurnal Manajemen*, 10(1), 74-84
- 37- Markowitz, H. M. (1999). The early history of portfolio theory: 1600–1960. *Financial analysts journal*, 55(4), 5-16.
- 38- Michie, J., & Oughton, C. (2013). Measuring diversity in financial services markets: A diversity index. *Centre for Financial and Management Studies Discussion Paper Series*, 113.
- 39- Mili, M., Sahut, J. M., Trimeche, H., & Teulon, F. (2017). Determinants of the capital adequacy ratio of foreign banks' subsidiaries: The role of interbank market and regulation. *Research in international business and finance*, 42, 442-453.
- 40- Mishkin Frederic, S. (2004). *The economics of money, banking, and financial markets*. Mishkin Frederic–Addison Wesley Longman.
- 41- Mohammed, A. H. J. (2018). *Measuring the determinants of capital adequacy and its impact on efficiency in the banking industry: a comparative analysis of Islamic and conventional banks* (Doctoral dissertation, University of Bolton).
- 42- Olweny, T., & Shipho, T. M. (2011). Effects of banking sectoral factors on the profitability of commercial banks in Kenya. *Economics and Finance Review*, 1(5).
- 43- Pisedtasalasai, A., & Edirisuriya, P. (2020). Diversification and performance of Sri Lankan banks. *The Journal of Asian Finance, Economics, and Business*, 7(9), 1-10.



- 44- Shahchera, M., & Taheri, M. (2017). Liquidity Coverage Ratio, Ownership, Stability: Evidence from Iran. *Journal of Money and Economy*, 12(2), 175-191.
- 45- Stiroh, K. J. (2004). Do community banks benefit from diversification?. *Journal of Financial Services Research*, 25(2-3), 135-160.
- 46- Yang, H. F., Liu, C. L., & Chou, R. Y. (2020). Bank diversification and systemic risk. *The Quarterly Review of Economics and Finance*, 77, 311-326.
- 47- Zutter, C. J., & Gitman, L. J. (2011). *Principles of Managerial Finance*, Brief. Pearson Higher Ed.